المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

09/04/2014

Driss El Yazami met en avant à Washington les avancées réalisées par le Maroc en matière des droits de l'Homme

Le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Driss El Yazami, a mis en avant, lundi à Washington, les avancées importantes réalisées par le Maroc en matière de promotion des droits de l'Homme par le biais d'une approche inclusive et anticipative.

Intervenant lors d'une table ronde au siège du Center for Strategic and International Studies (CSIS) sous le thème : "Les perspectives des droits de l'Homme au Maroc", M. El Yazami a expliqué que le Royaume a fait le choix il y a plus d'une décennie d'entamer volontairement des réformes majeures visant la promotion des droits de ses citoyens, notamment à travers la réforme du Code de la famille, l'expérience de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), et la reconnaissance de l'identité culturelle et linguistique plurielle du pays.

Il a, à cet égard, relevé l'importance de la nouvelle Constitution marocaine dans la consécration de la culture et du respect des droits de l'Homme, en relevant que pas moins d'une soixantaine de dispositions de la Loi fondamentale du Maroc portent directement sur la question des droits de l'Homme.
Le président du CNDH a aussi souligné l'importance des nouvelles législations adoptées ou en cours d'adoption par le Maroc, à l'instar du projet de loi prévoyant l'exclusion des civils de la compétence du tribunal militaire ainsi que la nouvelle politique migratoire.

M. El Yazami a, par ailleurs, mis en avant l'action entreprise par le CNDH au niveau régional, à travers ses commissions régionales, qui ont pour mission d'assurer le suivi et le contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau régional et recevoir les plaintes relatives aux allégations de violations de ces droits qui leurs sont adressées.

Il a expliqué, à ce propos, que sur les 13 commissions régionales du CNDH, trois oeuvrent dans les Provinces du Sud du Royaume, avec pour objectif de promouvoir la culture des droits de l'Homme dans ces provinces, notamment à travers l'organisation de séminaires et de sessions de formation.

http://www.ccme.org.ma/fr/medias-et-migration/35196

بعد مشاركته في الندوة الدولية حول «الإعمال الفعلي للحق في الماء» بالدار البيضاء

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشرع في رصد اختلالات الحقوق البيئية

الدارالبيضاء: سعد داليا

من المنتظر أن يشرع المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى جانب آلياته الجهوية على الصعيد الوطني في رصد مجموعة من المظاهر السلبية، التي تتعلق بانتهاكات حقوق المواطنين الاجتماعية، خصوصا في المجال البيئي، باعتبارها إحدى آليات المرافعة والانتصاب، قصد التصدي إلى هذه الاختلالات التي طالت الحقوق البيئية، حيث تؤكد سميشة رياحة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدارالبيضاء – سطات في معرض جوابها عن سؤال طرحته «الأحداث المغربية» حول غياب الجودة وندرة الماء الصالح للشرب بعدة مناطق على الصعيد الوطني.

طرح موضوع الإعمال الفعلي للحق في الماء باعتباره أحد الحقوق الأساسية، التي تكفلها المواثيق الدولية للمواطن، كان أحد تقاطعات وتجاذبات مشتركة لمجموعة مداخلات لباحثين وأساتذة مغاربة وأجانب خلال انعقاد الندوة الدولية في موضوع «الإعمال الفعلي للحق في الماء»، طيلة يوم الخميس الماضي بأحد فنادق مدينة الدارالبيضاء بدعوة من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء – سطات، وبتنسيق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي كانت من سماتها اعتبار الماء أساس التنمية لإسهامه في إعمال حقوق أخرى كالحق في الحياة والصحة والأمن الغذائي، وما يشكله الماء خلال العقود الأخيرة كقضية اجتماعية اقتصادية وسياسية أدت إلى إبراز بعد جيوسياسي وثقافي، تدعو إلى مراعاة المتغيرات الواردة في مختلف المشاريع والبرامج التنموية والحقوقية.

الرحلة الشاقة لسكان القرى في البحث عن الماء

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، خلال الجلسة الافتتاحية للندوة الدولية حول الحق في الماء، أبرز في كلمته أهمية الموضوع وراهنيته المرتبطة بمجموعة من الحقوق، والولوج إليها يطرح على الجميع تبادل الرأي حول مختلف التحديات، التي تطرحها قضية الولوج إلى الماء خلال العصر الحديث، لا سيما من حيث عملية تلبية احتياجات السكان وارتباطه بما هو منصوص عليه من حقوق في مجموعة آليات دولية، خصوصا العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبمبدأ شمولية الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء وبالحق في التنمية واحترام الكرامة الإنسانية.

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان شدد في معرض كلمته أمام مجموعة محامين وأساتذة من (فرنسا وتونس) على التحدي الكبير والحاسم ولوج المواطن إلى حقه في الاستفادة من الماء، والتمتع بهذا الحق هو تحمل السلطات العمومية والمجالس المنتخبة المسؤولية في توفير هذا الحق المكتسب بشكل وثيق بالبيئة والمحافظة عليها، والآثار التي قد تنجم عن تدبير غير سليم لهذه المادة الحيوية، دون إغفال متطلبات الالتزام بالحكامة الجيدة، مستحضرا في ذلك السياسات العمومية الوطنية والمحلية وتحديد مسؤوليتها في إعمال الحق في الماء، وتوفير المرافق والخدمات العامة ذات الصلة، والأخذ بعين الاعتبار حقوق المواطن في الولوج إلى الماء ليس منطلق مقاربة ضيقة بالقدر ما يسعى إليه في تحقيق التنمية المستدامة.

خبيرة اليونسكو في التدبير المستدام للماء حورية التازي صديق عضوة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء – سطات، أكدت بالرغم من انخراط المغرب في وضع ترسانة قانونية متطورة، وإنشاء آليات مؤسساتية تتلاءم مع الحماية وتعزيز الموارد المائية، شددت على دعوة الدولة المغربية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية إلى العمل على تعبئة جميع المارد المتاحة في تسهيل ولوج متكافئ لشروط، التي تضمن تمتع جميع المغاربة بكافة الحقوق في مقدمتها حق الاستفادة من الماء.

140 معتقلا سياسيا سابقا يراسلون منتدى الحقيقة لتحريك ملفاتهم

رب

لم يكن حظهم أوفر من حظ رفاقهم داخل المجموعة والاختيار أطال معاناتهم وانتظاراتهم. فبعد استفادة الدفعة الأولى من المعتقلين السياسيين السابقين والمكونة من 194 ضحية من ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من تعويض مادي قدره 250 ألف درهم، لاتزال الدفعة الثانية المشكلة من 140 ضحية، والتي اختارت سكنا اجتماعيا كتعويض تنتظر أن تفرج حكومة ابن كيران عن تعويضاتها بعد فوات الأجل الذي منحته لهم.

بعدما وعدتهم الحكومة بأنها ستشرع في تسوية ملفاتهم في شهر فبراير الماضي، مر الشهر وجاء بعده مارس ثم حل أبريل، لكن لم يتوصلوا بأي شيء. وأمام هذا الوضع لم يجد ضحايا سنوات الرصاص من سبيل سوى «مراسلة المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف أول أمس الإثنين»، يقول بلحاج لغنيمي عضو السكرتارية الوطنية للمعتقلين السياسيين السابقين، الذي هدد بالإقدام على خطوات تصعيدية، لكن يضيف لغنيمي، «فضلنا مراسلة المنتدى حتى لأنتهم بأننا نقرر من خارج الإطار». مراسلة طالب من خلالها الضحايا المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بـ«التدخل الفوري لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان للكشف عن مصير ملفاتهم».

المعتقلون السياسيون، والذين خاضوا خلال الصيف الماضي، أطول اعتصام لهم أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي قارب سنتين يوما، يريدون من المنتدى أن يتحرك على اعتبار أنه تبنى قضيتهم، غير أنهم لا يستبعدون العودة إلى الاعتصام من جديد «إذا بقيت الأمور جامدة»، يؤكد لغنيمي، الذي لم يخف استياءه مما أسماه «تماطل الحكومة في جبر ضرر الضحايا».

لغنيمي كباقي رفاقه الذين اختاروا سكنا اجتماعيا كتعويض عن سنوات الرصاص، يطالبون الحكومة بأن تسرع في الافراج عن تعويضاتهم وتسوية ملفاتهم في أجلها المحدد، كما هو الشأن بالنسبة لرفاقهم الذين اختاروا الاستفادة من التعويض المادي، بل أكثر من ذلك فهم يضيفون طلبا ثانيا يتمثل، حسب لغنيمي، في ضرورة «أن تعمل الحكومة على تسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية المتعلقة بتسليم الشقق».

وإذا كانت لائحة المعتقلين السياسيين السابقين، الذين شملهم التعويض المادي، قد تمت تسويتها بالكامل، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للائحة الثانية، التي تضم 140 ضحية، والتي اختارت السكن الاجتماعي كتعويض، فهذه الفئة ستبقى ملفاتها معلقة إلى حين «تسوية كافة الإجراءات مع العمران، الشركة العقارية التي ستتولى تسليم الضحايا الشقق»، يقول ادريس جدني أحد المعتقلين السياسيين المستفيدين من التعويض المادي في إطار الدفعة الأولى.

أخبار

واشنطن

اليزمي في مهمة دبلوماسية حقوقية

تزامنا مع الحملة التي يشنها اللوبي الداعم لانفصاليي البوليساريو في الولايات المتحدة الأمريكية، طار إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى واشنطن في مهمة مضادة تسعى إلى إطلاع الأمريكيين على التقدم الذي حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان، ويركز اليزمي في اتصالاته بصناع الرأي العام الأمريكي على منجزات إصلاح مدونة الأسرة، وتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، والاعتراف بالهوية الثقافية واللغوية والمتعددة للبلاد، و أهمية الدستور الجديد في تكريس ثقافة واحترام حقوق الإنسان.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

إدريس اليزمي يبرز بواشنطن التقدم الذي حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان

31/3/2006

* إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

أبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، الاثنين بواشنطن، التقدم الهام الذي حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان، من خلال اعتماد مقاربة شاملة واستباقية. وأوضح اليزمي، الذي كان يتحدث خلال مائدة مستديرة بمقر (سانتر فور ستراتيجيك آند إنترناشيونال ستادیز) حول موضوع (آفاق حقوق الإنسان بالمغرب)، أن المملكة اختارت منذ أزيد من عقد الانخراط بشكل طوعي في إصلاحات كبرى تروم تعزيز حقوق مواطنيها، خصوصا من خلال إصلاح مدونة الأسرة، وتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، والاعتراف بالهوية الثقافية واللغوية والمتعددة للبلاد. وأكد في هذا الصدد على أهمية الدستور المغربي الجديد في تكريس ثقافة واحترام حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن ما لا يقل عن 60 مادة في الدستور المغربي تنظم بشكل مباشر قضية حقوق الإنسان.

وشدد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان على أهمية التشريعات التي تمت المصادقة عليها أو التي هي في طور المصادقة بالمغرب، على غرار مشروع القانون الذي يروم إخراج الأشخاص المدنيين من اختصاص المحكمة العسكرية، وكذا السياسة الجديدة للهجرة من جهة أخرى، سلط اليزمي الضوء على الأعمال التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الصعيد الجهوي، من خلال لجنه الجهوية، التي تسهر على تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان على المستوى الجهوي، وتلقي الشكايات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وأوضح في هذا الصدد أنه من بين 13 لجنة جهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ثلاث تعمل في الأقاليم الجنوبية للمملكة بهدف النهوض بثقافة حقوق الإنسان بهذه الأقاليم، خصوصا من خلال تنظيم منتديات ودورات تكوينية.

Conseil national des droits de l'Homme

أطرها مجموعة من الخبراء المغاربة والأجانب

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالبيضاء سطات تنظم لقاء دوليا حول «الحق في الماء»

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنته الجهوية بالدار البيضاء سطات، يوم الخميس 3 أبريل 2014، بفندق «كولدن تيليب»، لقاء دوليا حول موضوع «الإعمال الفعلي للحق في الماء». شارك في تنشيط محاوره مجموعة من ممثلي الهيئات الحكومية والمؤسسات والمنتخبين، بالإضافة إلى منظمات غير حكومية وأساتذة جامعيين وخبراء وطنيين ودوليين. انكبوا جميعا، قبل الخروج بخلاصات واقتراحات تصورية، على التفصيل في محورين أساسيين، أولهما «الحصول على الماء، السياق والتحديات»، ثم «الشروط الضامنة لتفعيل الحق في الماء».

إعداد: المهدي غزل

محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

الحق في الماء مطلب يجمع جملة من حقوق الإنسان

○ كيف يمكن أن نفهم ارتباط الحق في الماء بحقوق الإنسان؟

● الحق في الماء ليس فقط حقا من حقوق الإنسان، وإنما يجمع مجموعة من الحقوق الموجودة والقائمة بالفعل في التزامات الدول، والتي تعتبر السلطات المحلية والمنتخبين أيضا طرفا فيها إلى حد بعيد. وإن تلك الحقوق والالتزامات تدعمها مبادئ الانتفاع المتساوية من أجل تحقيق مستلزمات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. والتحدي الكبير في هذا الموضوع هو درجة التمتع بهذا الحق ومسؤوليات السلطات العمومية والمجالس المنتخبة فيه، مع استحضار اتصال ذلك، بشكل وثيق، بالبيئة والمحافظة عليها والآثار التي قد تنجم عن تدبير غير سليم لهذه المادة الحيوية، دون أن نغفل متطلبات الالتزام بالحكامة الجيدة.

○ ما الدافع الرئيسي الذي رأه المجلس مقنعا لغاية تنظيم هذا اللقاء؟

● تنظيم هذا اللقاء في موضوع «الحق في الماء» يجد مبرره في راهنيته أولا، ثم حاجته إلى تبادل الرأي حول مختلف التحديات التي تطرحها قضية الولوج إلى الماء في العصر الحديث، لا سيما من حيث عملية تلبية احتياجات السكان، وارتباط ذلك بما ورد النص عليه من حقوق في عدد من الآليات الدولية ذات الصلة، وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبمبدأ شمولية الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء وبالحق في التنمية واحترام الكرامة الإنسانية. حيث يتكامل الحق الإنساني في الماء مع كل المبادئ المنصوص عليها في النظام الدولي لحقوق الإنسان ويتواجد فيها.

محمد الصبار

○ هل كانت الخلاصات التي انتهى إليها هذا اللقاء في مستوى التطلعات المستهدفة؟

● بعد تداول الفعاليات المشاركة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية لهذا الموضوع الهام على مختلف المستويات، وتبادل الخبرات والتجارب ومن آفاق متنوعة، وكذا استحضار النقاشات التي أثيرت للسياسات العمومية والمحلية ومسؤولياتها في إعمال الماء وتوفير المرافق والخدمات العامة ذات الصلة، ليس من مقاربة ضيقة، ولكن من منطلق الحق في التنمية المستدامة. بعد كل هذا، توصلنا إلى اقتراحات وتصورات قد يستند عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، انطلاقا من تقديراته، في بلورة رؤيته للتدابير والمقاربات التي يرى اقتراحها على الجهات المعنية والمختصة، خاصة وأن هذا الجمع العلمي الواعد الذي يأتي طبقا لمقتضيات الظهير المحدث له ساهم في إطلاق نقاش موسع ومتواصل الذي سيؤدي بدوره، لا محالة، إلى التفكير العميق والمنتظم في كل الإشكالات التي يطرحها الموضوع.

Conseil national des droits de l'Homme

جان باسكال داريي

جان باسكال داريي، المدير العام لشركة «ليدك»

تزويد مناطق السكن العشوائي بالبيضاء بالماء كان أهم انشغالاتي

من المعلوم أن من حق أي مواطن الحصول على الماء. ومن هذا المنطلق لا يخفى الدور الذي تقوم به «ليدك» على صعيد مدينة الدار البيضاء من حيث تدبير هذه المادة الحيوية وباقي قطاعات الكهرباء والإنارة العمومية والتطهير السائل. وباعتبار تميز هذه المدينة بكثافتها السكانية، فإن مشكل تزويد الماء للجميع يبقى مطروحا وخاصة بالأحياء الصفيحية. لكن قبل الحديث عن هذه النقطة، أرى من الضروري التأكيد أولا على مسالة التطهير السائل تبعا لكون الحصول على الماء جزء لا يتجزأ منه. وبالتالي لا يمكننا الحديث عن توزيع الماء دون التفكير في أمر معالجة المياه العادمة وتصفيتها ثم إعادة استعمالها. وهنا تستدعي الإشارة إلى الأهمية البالغة التي تعتري هذه العملية لما يمكن أن تحمله المياه من أمراض خطيرة قد تهدد حياة المواطن وتؤدي إلى مشاكل اجتماعية إذا لم تتم عملية المعالجة بطريقة جيدة. وعليه، إذا لم نقم بترشيد المياه ومعالجة العادمة منها سنجد أنفسنا في مواجهة مشاكل جمة وكارثية مستقبلا على مستوى الحصول على الماء بالنسبة لساكنة الدار البيضاء. فهذه الأخيرة في حاجة إلى 100 مليون متر مكعب حتى نتمكن من الاكتفاء من الماء الصالح للشرب، لذلك تعتمد الشركة نهج التزويد بطريقة منظمة على مدار السنة بخطة محكمة تأخذ بعين الاعتبار الاستعمال المكثف لهذا المورد في أوقات معينة من اليوم، وأيضا بالنظر لخصوصية سنوات بالجفاف. يضاف إلى هذا، التصدي الحازم لشكل التسربات بالمجاري والشبكات المائية بهدف الاقتصاد. الموضوع الآخر الذي أود التطرق إليه هو المتعلق بالتطهير. فكما للمواطن الحق في الماء له الحق كذلك في التطهير. وهذا الموضوع مهم جدا حتى نحمي المجال البيئي الطبيعي الإيكولوجي ومعه صحة المواطن. ونشتغل في هذا الإطار مسترشدين بالخطاب الملكي لخريف السنة الماضية وتحديدا في مجال التصفية. ومن هذه المشاريع المشروع الساحلي الشرقي الرابط بين ميناء الدار البيضاء والمحمدية، والهادف إلى حماية المنطقة من التلوث. وصراحة، من المؤسف أن لدينا في الدار البيضاء أشخاص لا يحصلون على الماء، ومحاربة لهذا الواقع كان أول اهتماماتي كمدير «ليدك» زيارة المناطق ذات السكن العشوائي والوقوف على معاناة أصحابها من صعوبة الحصول على الماء الصالح للشرب. ومن ثمة، تجندت الشركة لرد الاعتبار إلى هؤلاء المواطنين من خلال مناولتهم حق الخدمات الأساسية على خلفية اتفاقية إطار مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبالاتفاق مع السلطات المحلية على أن تظل تلك الساكنة في مقرات إقامتها وتستفيد من تزويدها بتلك الخدمات بشكل تسلسلي سريع والذي يبقى صلب دراسات مشاريعنا في هذا الاتجاه.

شميسة رياحة، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالبيضاء - سطات

هدفنا بلورة المقترحات التي من شأنها الإسهام في الإعمال الفعلي لهذا الحق

يندرج هذا اللقاء في إطار النهوض بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية، طبقا لمقتضيات الدستور الجديد الذي كرس حق المواطنين في الاستفادة على قدم المساواة من الحق في الماء وفي بيئة سليمة وفي التنمية المستدامة. كما يعكس اللقاء الأهمية التي يوليها المجلس ولجانه الجهوية للإسهام في الإعمال الفعلي لهذه الحقوق ووفاء المغرب بالتزاماته بهذا الخصوص. وبهذا الشان، يسعى المجلس إلى بلورة مقترحات من شانها ان تمكن من الإعمال الفعلي للحق في الماء والبيئة السليمة والتنمية المستدامة، مركزا على ضمان آليات التظلم والحق في التقاضي حالة انتهاك هذه الحقوق. وتهدف هذه المناسبة أيضا إلى تحليل مقاربة القانون الدولي لتفعيل الحق في الماء وتحديد الشروط الضامنة لهذا التفعيل من حكامة وفاعلية ومصادر التمويل وآليات المتابعة، إلى جانب التعريف بسياق وتحديات الولوج إلى الماء وتبادل الممارسات الجيدة لتفعيل الحق فيه. وعلى هذا الأساس انكب المشاركون على تدارس الحق في الماء من خلال محورين أساسيين، يهم الأول «الحصول على الماء، السياق والتحديات» عبر عروض سلطت الضوء اتجاه «الحكامة والتدبير المندمج للموارد المائية في المغرب: رافعة أساسية للتنمية المستدامة» و«الموارد المائية لحوض أبي رقراق والشاوية» و«الحصول على الماء داخل السكن غير اللائق». أما الجلسة الثانية فتناولت محور الشروط الضامنة لتفعيل الحق في الماء من خلال عروض: «من قانون الماء إلى الحق في الماء مرورا بحق الماء» و«الحماية الجنائية للحق في الماء والجماعات المحلية» و«الحق في الماء: التحديات والدروس المستفادة في فرنسا» و«مسار ترسيخ الدستور التونسي للحق في الماء وأي تفعيل لذلك؟». وكانت الخلاصة أن هذه المادة الحيوية التي تعد أساس التنمية، وتساهم في إعمال حقوق أخرى كالحق في الحياة والصحة والأمن الغذائي والسلام والبيئة السليمة، يتطلب مقاربة شمولية قائمة على تضافر الجهود والتعاون التضامن والشراكة بين مختلف الجهات الفاعلة، الأمر الذي يحتم على كل من الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية العمل من أجل تعبئة جميع الموارد المتاحة لتسهيل ولوج متكافئ للشروط التي تضمن تمتع المواطنين والمواطنات بكافة الحقوق.

شميسة رياحة

حورية التازي صادق، محامية ورئيسة مؤسسة لاتحاد مغرب مشرق للماء

حان الوقت للتساؤل عن الترسانة القانونية التي تحمي المواطن من ملوثي مياهه

من الأكيد أننا نتفق جميعا حول الأعداد الهائلة التي مازالت تفقد حياتها بسبب تلوث المياه، وهو التحدي الذي يرفع أمام بلدان كثيرة بالعالم من أجل تحسين الجودة وبالتالي الحد من هذه التكلفة الباهظة في السنين المقبلة. وفي المغرب نعلم بان هناك تقدما ملموسا ومجهودات جبارة بذلت على مستوى التزويد بالماء، إنما يظل شطر التطهير في حاجة إلى عمل أكبر، وهو مشكل مطروح بإلحاح على الصعيد المحلي. والمغاربة يعرفون جيدا قيمة هذه المادة الحيوية انطلاقا من الأعراف والقيم الإسلامية الداعية إلى الحفاظ عليها. لذلك هناك نقاش عمومي حول خوصصة الماء. ولو أن الحقيقة هي أن المغرب لم يخوصص الماء ولكن خوصص تدبيره على اعتبار أن الماء يظل ملكية عمومية. وفي هذا الصدد، نطرح التساؤل حول الترسانة القانونية التي تؤطر هذا المورد التي يبقى الحق في الحصول عليه جزءا لا يتجزأ من الحق في الحياة. كما أنه وللأسف من الممكن أن يقتل أحيانا إذا لم تكن معالجته بطريقة علمية بحتة. وهنا نستغرب لعدم تضمن القانون الجنائي لفصل يعاقب من يلوثون الماء، مما يحرم المواطن من أي سلاح لمواجهة المؤسسات التي من الراجح أن تلحق بصحته الضرر عبر الماء. فقد حان الوقت كي نقوم بتقييم جدي في هذا الموضوع. وهنا أريد أن أعرج على الوضع المقلق لساكنة دور الصفيح التي تعاني داخل تلك المساكن من صعوبة في الحصول على الماء، كما لا يفوتني أن أشير إلى الهجرات التي تسببها المشاكل البيئية والبالغ عدد المازحين على إثرها نحو 60 مليون فرد. والمغرب لم يسلم من استقبال هذه الموجة المهاجرة بعد أن صار بلد توقف، لتلحق بتداعيات الهجرة المحلية القروية التي يسببها الجفاف. الأمر الذي يعطي للماء أهمية إضافية أخرى يتداخل فيها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

شميسة رياحة

Conseil national des droits de l'Homme

الوطن
www.alwatan-press.info

انتخاب حورية السلامي بمجموعة العمل الأممي المتحدة حول الاختفاءات القسرية

71562

جرى مؤخرا بجنيف، انتخاب الناشطة الحقوقية المغربية حورية السلامي (الصورة) عضو بمجموعة العمل للأمم المتحدة حول الاختفاءات القسرية أو غير الإرادية. هذا الانتخاب تم خلال الدورة 25 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي انعقد بجنيف من 3 إلى 28 مارس 2014. وتتوفر الأستاذ حورية السلامي، التي ازدادت سنة 1968 بوجدة، على 15 سنة من التجربة في مجال حقوق الإنسان، مع خبرة معترف بها في ميدان الاختفاء القسري على المستوى الوطني والدولي. وتعد السلامي من مؤسسي المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، ومن مؤسس الفيدرالية الأورو-متوسطية ضد الاختفاء القسري والتحالف الدولي ضد الاختفاء القسري.

وفي هذا الصدد، ساهمت الناشطة المغربية في حملة التصديق على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وتنظيم ندوة دولية حول هذه الاتفاقية الدولية سنة 2008 في المغرب. وتقلدت السلامي، على مدى سنتين، منصب المديرة التنفيذية لمؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية. كما عينت في أكتوبر 2011 عضوا بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعينت منسقة لمجموعة العمل المكلفة بالعلاقات الدولية، والشراكات والتعاون في هذه المؤسسة. وتشارك بهذه الصفة، بشكل منتظم، في دورات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وتمثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مختلف شبكات الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الأخرى لحقوق الإنسان الإقليمية والدولية، من ضمنها، على الخصوص، لجنة التنسيق الدولية لهذه الهيئات والشبكة الإفريقية لهيئات حقوق الإنسان.

Conseil national des droits de l'Homme

إدريس اليزمي: محاورونا الأمريكيون أقروا بحجم العمل الجبار الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان

واشنطن 9 أبريل 2014 /ومع/ أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، الذي يزور واشنطن حاليا، أن المحاورين الأمريكيين للمغرب أقروا بحجم العمل الجبار الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار الدينامية التي تشهدها المملكة في مجال حقوق الإنسان، خصوصا بالأقاليم الجنوبية. وقال اليزمي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن "محاورينا الأمريكيين أقروا اليوم بحجم العمل الجبار الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار الدينامية التي أطلقها المغرب في مجال حقوق الإنسان، خصوصا بالأقاليم الجنوبية". وأشار السيد اليزمي، في هذا الإطار، إلى إصلاح القضاء العسكري وإخراج الأشخاص المدنيين من اختصاصه، وقرار الحكومة التفاعل الفوري والناجع مع الشكايات الفردية المحالة عليها من قبل اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إضافة إلى القوانين الرامية إلى حماية حقوق الإنسان المصادق عليها من قبل البرلمان خلال الدورة التشريعية الحالية. وبالنسبة للسيد اليزمي، فإن هذا يؤكد، كما أشار إلى ذلك في مرات عديدة الكثير من المسؤولين الأمريكيين، "الدينامية" التي تشهدها الأقاليم الجنوبية للمملكة في مجال حقوق الإنسان. وأشار في هذا الصدد إلى العمل الذي قامت به اللجن الجهوية الثلاث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالصحراء خلال السنة المنصرمة، مشددا على أن عمل هذه اللجن اتسع ليشمل حقوقا أخرى، عوض الاقتصار على الحقوق المدنية والسياسية. وأبرز المكتسبات التي تم تحقيقها في مجال النهوض بالحقوق الثقافية بالأقاليم الجنوبية، من خلال إطلاق مشروع بناء متحف الصحراء بالداخلة، والجهود المبذولة في مجال حماية المواقع الأثرية الصخرية، والمنتدى الذي احتضنته كلميم حول المحافظة على هذا التراث. وفي هذا السياق، سجل السيد اليزمي أن لقاءاته مع المسؤولين الأمريكيين تطرقت أيضا إلى مخطط العمل السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والإصلاحات الرئيسية الجاري تنفيذها على الصعيد الوطني، والمصادقة على مشروع قانون حول إصلاح القضاء العسكري، والذي يشكل "خطوة هامة إلى الأمام في مسلسل الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب". وذكر بالعمل الذي قام به مركز الدراسات والأبحاث الصحراوية الذي أحدث بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي ينظم مقره بالرباط ندوات شهرية. وأبرز أن المركز يعمل على تقديم دعم أكبر للأبحاث في هذا المجال، كما أطلق ماستر للدراسات الصحراوية يوجد في سنته الثانية. وبهذه المناسبة، أكد أنه تطرق مع محاوريه الأمريكيين للسياسة الجديدة التي أطلقها المغرب في مجال الهجرة وحق اللجوء، وإصلاح القضاء والنصوص التشريعية المتعلقة بقضية المساواة بين الرجل والمرأة، ومحاربة العنف ضد النساء، ومشروع القانون حول العمل المنزلي. على صعيد آخر، أبرز السيد اليزمي أن المجلس ولجانه أنجزوا دراسة حول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بالأقاليم الجنوبية، وهي مبادرة فريدة من نوعها. من جهة أخرى، أكد أن المحاورين الأمريكيين أعربوا عن تقديرهم "للدينامية الفريدة" للسياسة المتبصرة التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لفائدة إفريقيا. وأشار، من جانب آخر، إلى أن المملكة ستستقبل في نونبر المقبل المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، بعد الدورة الأولى التي انعقدت في البرازيل في دجنبر 2013، معتبرا أن هذا الحدث يمثل "مناسبة إضافية للسير قدما في تعزيز الشراكة المغربية الامريكية". واستقبل رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمس الثلاثاء بالبيت الأبيض وبوزارة الخارجية الأمريكية، كما عقد سلسلة من اللقاءات مع مسؤولين ب(هيومان رايتس ووتش) و(فريدم هاوس). وكان السيد اليزمي قد شارك أول أمس الاثنين في مائدة مستديرة بمقر (سانتر فور ستراتيجيك آند إنترناشيونال ستادير) حول موضوع (آفاق حقوق الإنسان بالمغرب).

http://www.menara.ma/ar/2014/04/09/1111729-%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%82%D8%B1%D9%88%D8%A7-%D8%A8%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%8A%D9%82%D9%88%D9%85-%D8%A8%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشرع في رصد اختلالات الحقوق البيئية

من المنتظر أن يشرع المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى جانب آلياته الجهوية على الصعيد الوطني في رصد مجموعة من المظاهر السلبية، التي تتعلق بانتهاكات حقوق المواطنين الاجتماعية، خصوصا في المجال البيئي، باعتبارها إحدى آليات المرافعة والانتصاب، قصد التصدي إلى هذه الاختلالات التي طالت الحقوق البيئية، حيث تؤكد سميشة رياحة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدارالبيضاء – سطات في معرض جوابها عن سؤال طرحته «الأحداث المغربية» حول غياب الجودة وندرة الماء الصالح للشرب بعدة مناطق على الصعيد الوطني.

طرح موضوع الإعمال الفعلي للحق في الماء باعتباره أحد الحقوق الأساسية، التي تكفلها المواثيق الدولية للمواطن، كان أحد تقاطعات وتجاذبات مشتركة لمجموعة مداخلات لباحثين وأساتذة مغاربة وأجانب خلال انعقاد الندوة الدولية في موضوع «الإعمال الفعلي للحق في الماء»، طيلة يوم الخميس الماضي بأحد فنادق مدينة الدارالبيضاء بدعوة من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء ـ سطات، وبتنسيق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي كانت من سماتها اعتبار الماء أساس التنمية لإسهامه في إعمال حقوق أخرى كالحق في الحياة والصحة والأمن الغذائي، وما يشكله الماء خلال العقود الأخير كقضية اجتماعية اقتصادية وسياسية أدت إلى إبراز بعد جيوسياسي وثقافي، تدعو إلى مراعاة المتغيرات الواردة في مختلف المشاريع والبرامج التنموية والحقوقية.

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، خلال الجلسة الافتتاحية للندوة الدولية حول الحق في الماء، أبرز في كلمته إلى أهمية الموضوع وراهنيته المرتبطة بمجموعة من الحقوق، والولوج إليها يطرح على الجميع تبادل الرأي حول مختلف التحديات، التي تطرحها قضية الولوج إلى الماء خلال العصر الحديث ، لا سيما من حيث عملية تلبية احتياجات السكان وارتباطه بما هو منصوص عليه من حقوق في مجموعة آليات دولية، خصوصا العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبمبدأ شمولية الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء وبالحق في التنمية واحترام الكرامة الإنسانية.

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان شدد في معرض كلمته أمام مجموعة محامين وأساتذة من (فرنسا وتونس) على التحدي الكبير والحاسم ولوج المواطن إلى حقه في الاستفادة من الماء، والتمتع بهذا الحق هو تحمل السلطات العمومية والمجالس المنتخبة المسؤولية في توفير هذا الحق المكتسب بشكل وثيق بالبيئة والمحافظة عليها، والآثار التي قد تنجم عن تدبير غير سليم لهذه المادة الحيوية، دون إغفال متطلبات الالتزام بالحكامة الجيدة، مستحضرا في ذلك السياسات العمومية الوطنية والمحلية وتحديد مسؤوليتها في إعمال الحق في الماء، وتوفير المرافق والخدمات العامة ذات الصلة، والأخذ بعين الاعتبار حقوق المواطن في الولوج إلى الماء ليس منطلق مقاربة ضيقة بالقدر ما يسعى إليه في تحقيق التنمية المستدامة.

خبيرة اليونسكو في التدبير المستدام للماء حورية التازي صديق عضوة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء – سطات، أكدت بالرغم من انخراط المغرب في وضع ترسانة قانونية متطورة، وإنشاء آليات مؤسساتية تتلاءم مع الحماية وتعزيز الموارد المائية، شددت على دعوة الدولة المغربية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية العمل على تعبئة جميع المارد المتاحة في تسهيل ولوج متكافئ لشروط، التي تضمن تمتع جميع المغاربة بكافة الحقوق في مقدمتها حق الاستفادة من الماء.

http://www.marocpress.com/alahdat-almaghribia/article-416225.html

ChaabPress.Com
شعب بريس
من الشعب الى الشعب
جريدة إلكترونية مغربية متجددة على مدار الساعة

إدريس اليزمي يبرز التقدم الذي حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان بواشنطن

أبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أمس الاثنين بواشنطن، التقدم الهام الذي حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان، من خلال اعتماد مقاربة شاملة واستباقية.

وأوضح السيد اليزمي، الذي كان يتحدث خلال مائدة مستديرة بمقر (سانتر فور ستراتيجيك آند إنترناشيونال ستادير) حول موضوع (آفاق حقوق الإنسان بالمغرب)، أن المملكة اختارت منذ أزيد من عقد الانخراط بشكل طوعي في إصلاحات كبرى تروم تعزيز حقوق مواطنيها، خصوصا من خلال إصلاح مدونة الأسرة، وتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، والاعتراف بالهوية الثقافية واللغوية والمتعددة للبلاد.

وأكد في هذا الصدد على أهمية الدستور المغربي الجديد في تكريس ثقافة واحترام حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن ما لا يقل عن 60 مادة في الدستور المغربي تنظم بشكل مباشر قضية حقوق الإنسان.

وشدد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان على أهمية التشريعات التي تمت المصادقة عليها أو التي هي في طور المصادقة بالمغرب، على غرار مشروع القانون الذي يروم إخراج الأشخاص المدنيين من اختصاص المحكمة العسكرية، وكذا السياسة الجديدة للهجرة.

من جهة أخرى، سلط السيد اليزمي الضوء على الأعمال التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الصعيد الجهوي، من خلال لجنه الجهوية، التي تسهر على تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان على المستوى الجهوي، وتلقي الشكايات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

وأوضح في هذا الصدد أنه من بين 13 لجنة جهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ثلاث تعمل في الأقاليم الجنوبية للمملكة بهدف النهوض بثقافة حقوق الإنسان بهذه الأقاليم، خصوصا من خلال تنظيم منتديات ودورات تكوينية.

http://www.chaabpress.com/%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A/23128/%20%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A%20%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%B2%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A%20%D8%AD%D9%82%D9%82%D9%87%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%20%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%20%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86.html

إدريس اليزمي: محاورونا الأمريكيون أقروا بحجم العمل الجبار الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي الذي يزور واشنطن حاليا أن المحاورين الأمريكيين للمغرب أقروا بحجم العمل الجبار الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار الدينامية التي تشهدها المملكة في مجال حقوق الإنسان خصوصا بالأقاليم الجنوبية.

وقال اليزمي في حديث له إن "محاورينا الأمريكيين أقروا اليوم بحجم العمل الجبار الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار الدينامية التي أطلقها المغرب في مجال حقوق الإنسان خصوصا بالأقاليم الجنوبية". وأشار السيد اليزمي في هذا الإطار إلى إصلاح القضاء العسكري وإخراج الأشخاص المدنيين من اختصاصه وقرار الحكومة التفاعل الفوري والناجع مع الشكايات الفردية المحالة عليها من قبل اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إضافة إلى القوانين الرامية إلى حماية حقوق الإنسان المصادق عليها من قبل البرلمان خلال الدورة التشريعية الحالية.

وبالنسبة للسيد اليزمي فإن هذا يؤكد كما أشار إلى ذلك في مرات عديدة الكثير من المسؤولين الأمريكيين "الدينامية" التي تشهدها الأقاليم الجنوبية للمملكة في مجال حقوق الإنسان. وأشار في هذا الصدد إلى العمل الذي قامت به اللجن الجهوية الثلاث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالصحراء خلال السنة المنصرمة مشددا على أن عمل هذه اللجن اتسع ليشمل حقوقا أخرى عوض الاقتصار على الحقوق المدنية والسياسية. وأبرز المكتسبات التي تم تحقيقها في مجال النهوض بالحقوق الثقافية بالأقاليم الجنوبية من خلال إطلاق مشروع بناء متحف الصحراء بالداخلة والجهود المبذولة في مجال حماية المواقع الأثرية الصخرية والمنتدى الذي احتضنته كلميم حول المحافظة على هذا التراث. وفي هذا السياق سجل السيد اليزمي أن لقاءاته مع المسؤولين الأمريكيين تطرقت أيضا إلى مخطط العمل السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والإصلاحات الرئيسية الجاري تنفيذها على الصعيد الوطني والمصادقة على مشروع قانون حول إصلاح القضاء العسكري والذي يشكل "خطوة هامة إلى الأمام في مسلسل الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب".وذكر بالعمل الذي قام به مركز الدراسات والأبحاث الصحراوية الذي أحدث بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والذي ينظم مقره بالرباط ندوات شهرية. وأبرز أن المركز يعمل على تقديم دعم أكبر للأبحاث في هذا المجال كما أطلق ماستر للدراسات الصحراوية يوجد في سنته الثانية.وبهذه المناسبة أكد أنه تطرق مع محاوريه الأمريكيين للسياسة الجديدة التي أطلقها المغرب في مجال الهجرة وحق اللجوء وإصلاح القضاء والنصوص التشريعية المتعلقة بقضية المساواة بين الرجل والمرأة ومحاربة العنف ضد النساء ومشروع القانون حول العمل المنزلي. على صعيد آخر أبرز السيد اليزمي أن المجلس ولجانه أنجزوا دراسة حول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بالأقاليم الجنوبية وهي مبادرة فريدة من نوعها.

من جهة أخرى أكد أن المحاورين الأمريكيين أعربوا عن تقديرهم "للدينامية الفريدة" للسياسة المتبصرة التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لفائدة إفريقيا. وأشار من جانب آخر إلى أن المملكة ستستقبل في نونبر المقبل المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان بعد الدورة الأولى التي انعقدت في البرازيل في دجنبر 2013 معتبرا أن هذا الحدث يمثل "مناسبة إضافية للسير قدما في تعزيز الشراكة المغربية الامريكية".

واستقبل رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء بالبيت الأبيض وبوزارة الخارجية الأمريكية كما عقد سلسلة من اللقاءات مع مسؤولين ب(هيومان رايتس ووتش) و(فريدم هاوس).

وكان السيد اليزمي قد شارك أول يوم الاثنين في مائدة مستديرة بمقر (سانتر فور ستراتيجيك آند إنترناشيونال ستاديز) حول موضوع (آفاق حقوق الإنسان بالمغرب.

http://www.maroc.ma/ar/%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%82%D8%B1%D9%88%D8%A7-%D8%A8%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%8A%D9%82%D9%88%D9%85-%D8%A8%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

M. El Yazami : Nos interlocuteurs US reconnaissent l'ampleur du travail accompli par le CNDH

Le Président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, en visite à Washington, a affirmé que les interlocuteurs américains du Maroc reconnaissent l'ampleur du travail accompli par le CNDH, dans le cadre de la dynamique vertueuse que connaît le Royaume en matière des droits de l'Homme, notamment dans les provinces du Sud.

"Nos interlocuteurs américains reconnaissent aujourd'hui l'ampleur du travail accompli par le CNDH, dans le cadre de la dynamique engagée au Maroc en matière des droits de l'homme, notamment dans les provinces du Sud", a souligné M. El Yazami.

Le président du Conseil National des Droits de l'Homme a cité, dans ce cadre, la réforme de la justice militaire excluant les civils de sa compétence et la décision du gouvernement d'interagir rapidement et efficacement avec les plaintes individuelles soumises aux commissions régionales du CNDH, outre les lois inhérentes à la protection des droits humains adoptées par le parlement durant l'actuelle session législative.

Pour M. El Yazami, cela confirme, tel que cela avait été relevé à maintes reprises par les responsables américains, "la dynamique" que connaissent les provinces du sud du Royaume en matière des droits de l'Homme.

Il a, à cet égard, évoqué le travail accompli par les trois commissions régionales du CNDH au Sahara durant l'année écoulée, affirmant que celles-ci ont élargi leur spectre et leur intérêt à d'autres droits autres que les seuls droits civils et politiques.

Il a également mis en exergue le cap franchi dans la promotion des droits culturels dans les provinces du Sud, avec notamment le lancement du projet de construction du musée du Sahara à Dakhla, l'effort déployé en matière de protection de sites rupestres et le séminaire tenu à Guelmim sur la préservation de ce patrimoine.

Dans le même ordre d'idées, M. El Yazami a indiqué que ses rencontres avec les responsables américains ont aussi porté sur le plan d'action annuel du CNDH, les principales réformes en cours pour la mise en œuvre à l'échelle nationale et l'adoption du projet de loi sur la justice militaire, lequel représente "un grand pas en avant dans le processus de réformes engagé au Maroc".

http://www.maroc.ma/fr/actualites/m-el-yazami-nos-interlocuteurs-us-reconnaissent-lampleur-du-travail-accompli-par-le-cndh

Il a également rappelé le travail réalisé par le centre d'études et de recherches sahariennes créé à l'initiative du CNDH, dont le siège à Rabat organise des conférences mensuelles. Le centre, a-t-il relevé, œuvre pour un plus grand soutien à la recherche en la matière, de même qu'il a lancé un master des études sahariennes qui est à sa deuxième année.

Par la même occasion, il a affirmé avoir évoqué avec ses interlocuteurs US la nouvelle politique initiée par le Maroc dans le domaine de la migration et du droit d'asile, la réforme de la justice et des textes législatifs se rapportant à la question de l'égalité homme-femme, à la violence contre les femmes et au projet de loi sur le travail domestique.

D'autre part, le conseil et ses commissions régionales ont réalisé une étude sur les personnes en situation d'handicap dans les provinces du Sud, une première initiative en son genre, a fait savoir M. El Yazami.

Dans un autre registre, M. El Yazami a indiqué que les interlocuteurs américains apprécient le "dynamisme incontestable" de la politique clairvoyante initiée par SM le Roi Mohammed VI en faveur de l'Afrique.

Il a, d'autre part, affirmé que le Royaume accueillera en novembre prochain le deuxième forum global des droits de l'Homme, après la première édition tenue au Brésil en décembre 2013, estimant que cet événement offre "une occasion supplémentaire pour avancer en termes de partenariat maroco-américain".

Le président du CNDH a été reçu mardi à la Maison Blanche et au département d'Etat et a tenu une série de rencontres avec les responsables de Human Rights Watch (HRW) et de Freedom House.

Lundi, M. El Yazami avait pris part à une table-ronde au siège du Center for Strategic and International Studies (CSIS) sous le thème "les perspectives des droits de l'Homme au Maroc".

AL BAYANE

Droits de l'Homme

Driss El Yazami met en avant à Washington les avancées réalisées par le Maroc

1194213

Le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Driss El Yazami, a mis en avant, lundi à Washington, les avancées importantes réalisées par le Maroc en matière de promotion des droits de l'Homme par le biais d'une approche inclusive et anticipative.
Intervenant lors d'une table ronde au siège du Center for Strategic and International Studies (CSIS) sous le thème : "Les perspectives des droits de l'Homme au Maroc", M. El Yazami a expliqué que le Royaume a fait le choix il y a plus d'une décennie d'entamer volontairement des réformes majeures visant la promotion des droits de ses citoyens, notamment à travers la réforme du Code de la famille, l'expérience de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), et la reconnaissance de l'identité culturelle et linguistique plurielle du pays. Il a, à cet égard, relevé l'importance de la nouvelle Constitution marocaine dans la consécration de la culture et du respect des droits de l'Homme, en relevant que pas moins d'une soixantaine de dispositions de la Loi fondamentale du Maroc portent directement sur la question des droits de l'Homme. Le président du CNDH a aussi souligné l'importance des nouvelles législations adoptées ou en cours d'adoption par le Maroc, à l'instar du projet de loi prévoyant l'exclusion des civils de la compétence du tribunal militaire ainsi que la nouvelle politique migratoire.M. El Yazami a, par ailleurs, mis en avant l'action entreprise par le CNDH au niveau régional, à travers ses commissions régionales, qui ont pour mission d'assurer le suivi et le contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau régional et recevoir les plaintes relatives aux allégations de violations de ces droits qui leurs sont adressées.
Il a expliqué, à ce propos, que sur les 13 commissions régionales du CNDH, trois oeuvrent dans les Provinces du Sud du Royaume, avec pour objectif de promouvoir la culture des droits de l'Homme dans ces provinces, notamment à travers l'organisation de séminaires et de sessions de formation.

Conseil national des droits de l'Homme

AL BAYANE

Provinces du sud

Les commissions régionales oeuvrent à la sensibilisation aux droits de l'Homme

Le développement des connaissances en matière de droits de l'Homme et l'élaboration d'un projet global relatif à la culture et à la langue hassanie qui incarne la personnalité sahraouie sont au cœur du travail entrepris par les commissions régionales des droits de l'Homme dans le sud du Maroc, a souligné le président de la commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra, Abdelkader Azrïi. Ces commissions s'attèlent à la mise en œuvre des dispositions de la Charte nationale pour l'éducation et la formation notamment concernant la promotion de la culture hassanie au sein des établissements scolaires dans les provinces du Sud, a affirmé M. Azrïi. Les commissions régionales, a-t-il ajouté, ont déployé des efforts considérables pour élaborer des rapports annuels sur la situation des droits de l'Homme dans les provinces du Sud et se sont attachées à présenter aux structures internationales ayant visité les régions du sud, l'expérience et les avancées réalisés en matière de droits de l'Homme dans les provinces du sud.

Tout en apportant un plus bénéfique au peuple marocain et aux droits de l'Homme, ces commissions constituent une voie de communication avec les mécanismes de l'ONU sachant que le Maroc a choisi d'adhérer aux dispositifs de protection des droits de l'Homme, a-t-il fait observer.Il a, d'autre part, estimé que l'Instance Equité et Réconciliation (IER) constitue une importante étape de transition dans le domaine des droits de l'Homme vu qu'elle a permis de réconcilier la société marocaine avec elle-même ainsi que l'adoption de recommandations portant sur la réparation, de manière individuelle ou collective, des préjudices subis. M. Azrïi a, par ailleurs, rappelé l'expérience de la commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra qui a renforcé la communication avec la société civile et la population de la région à travers l'organisation d'une caravane des droits de l'Homme qui est partie de Tanger pour s'orienter vers Sidi Kacem. 11942/3

Conseil national des droits de l'Homme

L'opinion.ma

Droits de l'Homme

Les avancées réalisées par le Maroc mises en avant à Washington

17317/1-4

Le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Driss El Yazami, a mis en avant, lundi à Washington, les avancées importantes réalisées par le Maroc en matière de promotion des droits de l'Homme par le biais d'une approche inclusive et anticipative.

Intervenant lors d'une table ronde au siège du Center for Strategic and International Studies (CSIS) sous le thème : "Les perspectives des droits de l'Homme au Maroc", M. El Yazami a expliqué que le Royaume a fait le choix il y a plus d'une décennie d'entamer volontairement des réformes majeures visant la promotion des droits de ses citoyens, notamment à travers la réforme du Code de la famille, l'expérience de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), et la reconnaissance de l'identité culturelle et linguistique plurielle du pays.

Il a, à cet égard, relevé l'importance de la nouvelle Constitution marocaine dans la consécration de la culture et du respect des droits de l'Homme, en relevant que pas moins d'une soixantaine de dispositions de la Loi fondamentale du Maroc portent directement sur la question des droits de l'Homme.

Suite en page 4

Suite

Le président du CNDH a aussi souligné l'importance des nouvelles législations adoptées ou en cours d'adoption par le Maroc, à l'instar du projet de loi prévoyant l'exclusion des civils de la compétence du tribunal militaire ainsi que la nouvelle politique migratoire.M. El Yazami a, par ailleurs, mis en avant l'action entreprise par le CNDH au niveau régional, à travers ses commissions régionales, qui ont pour mission d'assurer le suivi et le contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau régional et recevoir les plaintes relatives aux allégations de violations de ces droits qui leurs sont adressées.

Il a expliqué, à ce propos, que sur les 13 commissions régionales du CNDH, trois oeuvrent dans les Provinces du Sud du Royaume, avec pour objectif de promouvoir la culture des droits de l'Homme dans ces provinces, notamment à travers l'organisation de séminaires et de sessions de formation.

Conseil national des droits de l'Homme

قانون إصلاح القضاء العسكري خطوة هامة في مجال ملاءمة القوانين الوطنية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان (فاعل حقوقي)

طاطا- (أجرى الحديث : فحصي لحسن)- قال عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة سوس ماسة، السيد علي أقديم، إن إصلاح القضاء العسكري يعتبر خطوة جد إيجابية، وتقدما مهما في مجال ملاءمة القوانين الوطنية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان خصوصا قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأضاف السيد أقديم، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذا القانون الجديد هو كذلك استجابة لأحد المطالب الأساسية للحركة الحقوقية المغربية المتمثل في إعادة النظر في المقتضيات الاستثنائية للمحكمة العسكرية المتعلقة بالمدنيين.

وذكر، في هذا الصدد، بالمقتضيات الهامة الواردة في هذا القانون، والمتعلقة بإلغاء إحالة المدنيين على المحكمة العسكرية في جميع الحالات حتى لو تعلق الأمر بالمدنيين العاملين في المؤسسات العسكرية أو المتورطين في جرائم من اختصاص هذه المحكمة، بالإضافة إلى إقرار بعض الضمانات المتعلقة باستقلال المحكمة وملاءمة مساطرها مع القضاء المدني وخصوصا إمكانية استئناف الأحكام الابتدائية أمام درجة أعلى.

وفيما يخص التجاوب السريع للحكومة المغربية مع شكايات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، أكد السيد أقديم أن هذا الإجراء يندرج في إطار احترام الدولة المغربية لالتزاماتها الدولية والدستورية في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

واعتبر القرار الحكومي القاضي بتحديد مخاطبين داخل الوزارات من أجل التجاوب مع الشكايات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان الواردة عليها من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والإجابة عليها في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر كحد أقصى، مبادرة إيجابية في الاتجاه الصحيح.

وبعد أن دعا عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة سوس ماسة إلى أن يشمل هذا الإجراء مختلف الشكايات الواردة من جميع اللجان الجهوية لحقوق الإنسان على حد سواء، قال إن المغرب مطالب، بمقتضى دستوره لسنة 2011 وتنفيذا للالتزامات الدولية للمملكة، بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها وتسهيل عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان والتعاون معه والتجاوب السريع مع الشكايات الصادرة منه أو من لجانه الجهوية بمختلف مناطق المغرب بدون استثناء.

وثمن السيد أقديم، في الختام، الخطوات الإيجابية والجريئة التي اتخذها المغرب من أجل تقوية استقلال القضاء وتوفير شروط المحاكمة العادلة وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها بالمملكة.

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A9-%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%81/

Driss El Yazami met en avant à Washington les avancées réalisées par le Maroc en matière des droits de l'Homme

Le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Driss El Yazami, a mis en avant, lundi à Washington, les avancées importantes réalisées par le Maroc en matière de promotion des droits de l'Homme par le biais d'une approche inclusive et anticipative.

Intervenant lors d'une table ronde au siège du Center for Strategic and International Studies (CSIS) sous le thème : "Les perspectives des droits de l'Homme au Maroc", M. El Yazami a expliqué que le Royaume a fait le choix il y a plus d'une décennie d'entamer volontairement des réformes majeures visant la promotion des droits de ses citoyens, notamment à travers la réforme du Code de la famille, l'expérience de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), et la reconnaissance de l'identité culturelle et linguistique plurielle du pays.

Il a, à cet égard, relevé l'importance de la nouvelle Constitution marocaine dans la consécration de la culture et du respect des droits de l'Homme, en relevant que pas moins d'une soixantaine de dispositions de la Loi fondamentale du Maroc portent directement sur la question des droits de l'Homme.
Le président du CNDH a aussi souligné l'importance des nouvelles législations adoptées ou en cours d'adoption par le Maroc, à l'instar du projet de loi prévoyant l'exclusion des civils de la compétence du tribunal militaire ainsi que la nouvelle politique migratoire.

M. El Yazami a, par ailleurs, mis en avant l'action entreprise par le CNDH au niveau régional, à travers ses commissions régionales, qui ont pour mission d'assurer le suivi et le contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau régional et recevoir les plaintes relatives aux allégations de violations de ces droits qui leurs sont adressées.

Il a expliqué, à ce propos, que sur les 13 commissions régionales du CNDH, trois oeuvrent dans les Provinces du Sud du Royaume, avec pour objectif de promouvoir la culture des droits de l'Homme dans ces provinces, notamment à travers l'organisation de séminaires et de sessions de formation.

http://www.ccme.org.ma/fr/medias-et-migration/35196

La réforme de la justice militaire, une mesure importante pour l'harmonisation de la législation nationale avec les conventions internationales (acteur associatif)

Tata, 08 avr. 2014 (MAP) - La réforme de la justice militaire est une mesure importante pour l'harmonisation de la législation nationale avec les conventions internationales en matière de protection des droits de l'Homme, a indiqué Ali Akdim, membre de la commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Souss-Massa. Cette réforme, qui exclue notamment les civils de la compétence des juridictions militaires, intervient en réponse aux revendications du mouvement de défense des droits de l'Homme, a souligné M. Akdim dans une déclaration à la MAP. Concernant la décision du gouvernement d'interagir positivement avec les propositions émanant du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), M. Akdim a souligné que cette mesure s'inscrit dans le respect par le Maroc de ses engagements internationaux et constitutionnels en matière de protection et de promotion des droits de l'Homme. Qualifiant d'"initiative positive" la désignation d'interlocuteurs au sein des différents départements pour répondre, dans un délai ne dépassant pas trois mois, aux plaintes adressées au CNDH, il a rappelé l'importance accordée par la constitution de 2011 à l'action du CNDH comme institution nationale chargée de la protection et de la promotion des droits de l'Homme. Il a également salué les mesures audacieuses prises par le Maroc pour renforcer l'indépendance de la justice, assurer les conditions du procès équitable et protéger et promouvoir les droits de l'Homme.

http://www.menara.ma/fr/2014/04/08/1111259-la-r%C3%A9forme-de-la-justice-militaire-une-mesure-importante-pour-l%E2%80%99harmonisation-de-la-l%C3%A9gislation-nationale-avec-les-conventions-internationales-acteur-associatif.html

Création d'un Groupe de recherche maroco-espagnol sur les migrations

Rabat, 08 avr. 2014 (MAP) - Le Groupe de recherche maroco-espagnol sur les migrations, une initiative qui regroupe les chercheurs de plus de quinze universités des deux pays, a vu le jour, lors d'une rencontre tenue mardi à Rabat. Cette nouvelle structure a pour mission, entre autre, d'étudier les réalités migratoires espagnoles et marocaines en vue de faciliter une meilleure compréhension de la question migratoire. Intervenant à cette occasion, le président de la Commission régionale des droits de l'Homme d'Agadir (CRDH) M. Mohamed Charef, a noté que ce groupe de recherche vise la mise en place d'un réseau maroco-espagnol pour aborder la question migratoire, plaidant pour une approche participative et une action commune pour traiter cette problématique. En adoptant une nouvelle politique sur la migration, le Maroc a réalisé un pas avancé, a ajouté M. Charef, soulignant la nécessité de l'implication de la société civile pour aller de l'avant dans ce domaine. Et de rappeler que la question migratoire est au cœur des préoccupations de l'ensemble des acteurs sociaux des deux pays pour un meilleur accompagnement des décideurs. La mise en œuvre de la nouvelle politique pour la migration et le droit d'asile a déjà commencé au Maroc notamment, par l'organisation d'une opération de régularisation des immigrés en situation irrégulière pour promouvoir les conditions de séjour des réfugiés et des migrants et faciliter leur intégration dans la société marocaine, a-t-il souligné. M. Charef, qui a rappelé les efforts du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) visant à renforcer la promotion et la protection des droits humains, a mis l'accent sur la nécessité de la contribution des experts et des acteurs associatif dans ce dossier. Pour sa part, M. Pere Navarro Olivella, conseiller d'emploi et de la sécurité sociale à l'ambassade d'Espagne à Rabat s'est félicité de "la coopération excellente" entre le Maroc et l'Espagne en matière de migration, notant que le Royaume est passé d'un pays de transit à un pays d'accueil des migrants. Il a également insisté sur l'importance des échanges entre acteurs institutionnels, associatifs et autres experts pour des échanges d'expériences et de bonnes pratiques sur les questions liées à la migration..

http://www.menara.ma/fr/2014/04/08/1111126-cr%C3%A9ation-d%E2%80%99un-groupe-de-recherche-maroco-espagnol-sur-les-migrations.html

Code de la famille, l'expérience de l'Instance Equité et Réconciliation et la reconnaissance de l'identité culturelle et linguistique plurielle du Maroc, autant de sujets que Driss El yazami a abordé hier à Washington, dans le cadre d'une table ronde qui s'est tenue au Center for Strategic and International Studies sous le thème : Les perspectives des droits de l'Homme au Maroc. Le président du conseil national des droits de l'homme est également revenu sur l'importance accordée par la nouvelle constitution aux questions des droits de l'homme, à travers une soixantaine de dispositions portant sur cette problématique. Il a aussi mis en avant les nouvelles lois en cours d'adoption telles, le projet de loi prévoyant l'exclusion des civils de la compétence du tribunal militaire ou la nouvelle politique migratoire. Public relations !

Par hafid Ameur

http://www.toutsurlemaroc.com/droits-de-lhomme-driss-el-yazami-vend-lexperience-marocaine-a-washington/